مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تقييم الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار
اسم الكاتب: أ.م. مقداد احمد الجليلي، م.م. نادية سامي خضر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3104
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 16:46 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تنمية الرافدين ٨٥ (٢٩) ٢٠٠٧
ص ص [٩-٢٨]

تقييم الحسابات القومية
في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

مقداد احمد الجليلي
أستاذ مساعد - قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد -جامعة الموصل
Mqjalili@yahoo.com

نادية سامي خضر
مدرس مساعد - قسم علوم مالية ومصرفية
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل
nadiahther@yahoo.com

المستخلص

إن النظام المحاسبي الموحد الصادر عن اللجنة المشكلة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٣٨٠ في ١٩٧٩/٤/٥ الذي بدأ تطبيقه اعتبارا من ١٩٨٢/١/١ يعد مبادرة في مجال إنتاج البيانات اللازمة لخدمة الحسابات على المستوى القومي ومحاولة لربط حسا بات الوحدة الاقتصادية بالحسابات القومية ، وفي بدء تطبيق النظام استثنى القطاع المصرفي على الرغم من أهميته، وهذا ما دعى الباحثين إلى تكثيف جهودهم في سبيل اقتراح تطبيق النظام المحاسبي الموحد في القطاع المصرفي ، ولم تذهب جهود الباحثين سدى انطبق النظام المحاسبي على المصارف عام ١٩٨٨ وكان الهدف الرئيس من تطبيقه الربط بين حسابات المصارف والحسابات القومية وذلك لتوفير البيانات اللازمة للتخطيط الاقتصادي الشامل.

وبمل أمصرف الموصل للتنمية والاستثمار يطبق النظام المحاسبي الموحد ونظراً لعدم توافر المصادر التي تربط حسابا ت المصارف والحسابات القومية فقد قام الباحثان بدراسة ميدانية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار وحصلا على قوائم تخص الحسابات القومية التي من خلالها تم الربط بين حسابات المصرف والحسابات القومية.

The Evaluation Of The National AccountIing System In Mosul Bank Fof Development And Investment

Mokdad A. Al Jalili
Assistant Professor
University of Mosul

Nadia S. Khudir
Assistant Lecturer
University of Mosul

Abstract

The united accounting system issued by the Revolution Leadership Council No. 380 in 5/4/1979 is initiated to produce the required data to serve accounts on the national level and an attempt to connect accounts of economic unit with the national accounts. In the beginning of the system application, the banking sector is excepted despite its importance. So, the researchers' efforts have not been wasted, where the application of accounting system in banking sector has been proposed. As a result, the accounting system was issued and applied in banks in 1988. The aim of this sort of application was to connect the banking

تاريخ التسلم ٢٠٠٦/١/١٩ _____ تاريخ قبول النشر ٢٠٠٦/٥/١٠

accounts with the national accounts in order to provide the appropriate data for the comprehensive economic planning.

As for Mosul Bank for Development and Investment may apply the unified accounting system and the absence of resources which connect the bank accounts with the national accounts, the researcher presented a field study in Mosul Bank and demonstrated the bills of the national accounts and connected the bank accounts with the national accounts.

المقدمة

صدر النظام المحاسبي الـ موحد ليحقق مجموعة من الأهداف سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على المستوى القومي ولعل من أبرز هذه الأهداف هو ربط حسابات الوحدة الاقتصادية بالحسابات على المستوى القومي أي انه جمع بين تلبية الاحتياجات الداخلية للوحدة الاقتصادية واحتياجات الأجهزة الخارجية ومنها الجهاز المسؤول عن إعداد الحسابات القومية ، وبهذا فقد ألزم النظام المحاسبي الموحد الوحدات الاقتصادية بإعداد حسابات وقوائم قومية لخدمة المحاسب القومي، وهي بيان القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج وبيان توزيع القيمة المضافة الإجمالية بسعر تـ كلفة عناصر الإنتاج والكشوفات التابعة لها.

مشكلة البحث

إن الحسابات القومية في المصارف لم يتم تقيـ يمها لحد الآن لمعرفة مدى انسجامهطع النظام المحاسبي الموحد المصرفي ، ومن ثم مدى قدرتها على تحقيق أهداف المصرف.

فرضية البحث

يستند البحث إلى الفرضية الآتية:

إن تقييم الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار يوضح مدى قدرة المصرف على تحقيق أهدافه ، ومدى قدرته على تلبية احتياجات الزبائن ومواكبته للمستجدات والتطورات ، ومدى قدرته على الإسهام في تنشيط الفعاليات الاقتصادية والمالية.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في التعرف على الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، ولاسيما فيما يتعلق بكشف القيمة المضافة وتأثير ذلك على الكشوفات والقوائم المالية المعدة في احد المصارف ومدى مساهمة المصرف في الناتج المحلي الإجمالي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأتي:

١. التعرف على تركيبة الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار.
٢. تقييم الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي في معالجة الجانب النظري للبحث مستعيناً بالمراجع العلمية العربية والأجنبية المتوافرة في الكتب والمجلات التي يستعان بها في هذا المجال . ثم تعزيز الجانب النظري بجانب تطبيقي من خلال الزيارات الميدانية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار والإطلاع على مخرجات نظامه المحاسبي.

ووصولاً إلى أهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى مبحثين وهما:

المبحث الاول: ملاءمة مخرجات النظام المحاسبي الموحد في المصارف بوصفها مدخلات لنظام المحاسبة القومية.

المبحث الثاني: إعداد الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار.

ملاءمة مخرجات النظام المحاسبي الموحد في المصارف بوصفها مدخلات لنظام المحاسبة القومية

من المعروف أن النظام المصرفي - شأنه شأن أي نظام يتكون من مجموعة من الأجزاء (هي مجموعة المصارف)التي تعمل معاً من خلال علاقات التبادل والترابط حسب قواعد وإجراءات محددة لتحقيق هدف أو أهداف معينة .

وتتحدد ماهية كل جزء في النظام المصرفي تبعاً لمجموعة من الاعتبارات هي:

- طبيعة النشاط الذي يزاوله الجزء.
- انعكاسات النشاط على مصادر الأموال ومنافذ استثمارها لدى كل جزء.

وعليه أجزاء النظام المصرفي يتم تحديدها في عدد من المجموعات ، تضم كل منها عدداً من المصارف التي تمارس نشاطاً متماثلاً والتي لا تختلف في مواردها المالية وأوجه استثمارها.

فهناك مصارف وظيفتها إصدار النقد والإشراف على النظام المصرفي ككل ، وأخرى تتلقى ودائع العملاء وتقوم باستخدامها في عدد من المنافذ ، وثالثة لا تعتمد على أموال الغير في نشاطها بل تقوم في الأ ساس على استثمار مواردها الخاصة، ويقصد بالأولى بنوك الإصدار (المصارف المركزية) وتعني الثانية المصارف التجارية، وأخيرا تأتي المصارف المتخصصة.

والمصارف المتخصصة تعرف بأنها المؤسسات التي تقدم قروضاً طويلة ومتوسطة الأجل للمشاريع الاستثمارية التي تهدف إلى تمويلها، فشروط قروضها تتحدد بمصادر أموالها التي تتكون بصورة رئيسة من القروض الطويلة الأجل

وبشروط ميسرة من الحكومة والمؤسسات المحلية والدولية (الحوراني،١٩٧٩، ١٢٣).

من هنا تختلف المصارف المتخصصة Specialized Banks عن المصارف التجارية Commercial Banks في أن المصارف التجارية هي المصارف التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع توضع عند طلب أصحابها أو بعد أجل متفق عليه (لا يزيد عن سنة)، فضلاً عن منح القروض أو القيام بعمليات استثمار في الأوراق المالية أو منح تسهيلات ائتمانية بفائدة (الصعيدي، ١٩٨٩، ٨٩).

تؤدي المؤسسات المالية دوراً مهماً في المجتمع ، اذ تقوم بتجميع الأرصدة الفائضة عن حاجة منشأة الأعمال أو الدولة أو الجمهور، ثم تقوم بتوظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي ، وأما أهم المجموعات الفرعية للمؤسسات المالية فهي (Fredc,1989, 5):

١. المصارف التجارية.
٢. المصارف المتخصصة.
٣. منشآت التوفير.
٤. منشآت الاستثمار.
٥. جمعيات القروض والادخار.
٦. شركات التامين.
٧. المنشآت المالية الدولية .
٨. منشآت الوساطة المالية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف قانون المصارف بأنه أي منشأة حصلت على تصريح للقيام بإعمال المصارف سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المركزية أم من حكومة الولاية التي يجب توافرها لمباشرة هذه الوظائف، وتعين الحكومة مفتشين للتحقق من توافر هذه الشروط ، غير أن بعض البلدان كالمملكة المتحدة ومصر لم تتضمن تشريعاتها تعريفاً للمصارف، وأما قيامها بالعمليات المصرفية فإن الأنظمة والقوانين الخاصة بالمصارف المختلفة تحدد ذلك ، حيث قسم قانون المصارف إلى نوعين مصارف تجارية ، وأخرى غير تجارية وتضم المصارف التجارية كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يتجاوز سنة ، أما المصارف غير التجارية فهي المصارف التي يكون عملها الرئيس التمويل العقاري أو الزراعي أو الصناعي والتي لايكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه نشاطاتها الأساسية (إسماعيل، ١٩٨٩، ١٨).

وقد بلغت التطورات في هيكل الجهاز المصرفي في العراق مكانتها بصدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ الذي تم بموجبه تأميم المصارف العاملة في العراق وتأسيس المؤسسة العامة للمصارف للإشراف عليها وتنظيم أعمالها، وتلت عملية التأميم عملية أخرى لاتقل أهمية عنها هي دمج المصارف التجارية ليصبح عددها أربعة مصارف تجارية ترتبط بالمؤسسة العامة للمصارف، وهذه المصارف هي

مصرف الرافدين،البنك التجاري العراقي بنك الاعتماد العراقي وبنك بغداد ، وفي سنة ١٩٧٠ ألغيت المؤسسة العامة للمصارف وتمت عملية دمج أخرى للمصارف التجارية فأصبح في العراق مصرفان تجاريان فقط هما مصرف الرافدين والمصرف التجاري العراقي، وفي سنة ١٩٧٤، أدمج المصرف التجاري العراقي بمصرف الرافدين (محمود، ١٩٨٥، ٥٤).

من المعروف أن النظام المحاسبي الموحد ليس فرعاً جديداً من فروع المحاسبة بل هو حلقة من حلقات تطورها ، بحيث أن البيانات والمعلومات التي يوفرها تتعدى من حيث الجهات المستفيدة احتياجات الوحدة الاقتصادية لتشمل أطرافا أخرى أبرزها أجهزة التخطيط الاقتصادي وأجهزة إعداد الحسابات القومية والأجهزة الضريبية (الواعظ،١٩٩٠، ٩).

طبق النظام المحاسبي الموحد في العراق من لدن المؤسسة العامة لصناعات الغزل والنسيج والمنشآت التابعة لها اعتبارا من السنة المالية ١٩٧٢ اذ جرى إعمامه بعدئذ بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٣٨٠ في ١٩٧٩/٤/٥ وبدأ تطبيقه اعتبارا من ١٩٨٢/٢/١ على وحدات القطاع الاشتراكي جميعاً عدا القطاع المصرفي وشركات التأمين (ديوان الرقابة المالية، ١٩٨٥، ٩ -١٣).

وهذا ما دعى الباحثين إلى تكثيف جهودهم في سبيل اقتراح تطبيق النظام المحاسبي الموحد في القطاع المصرفي (محمود، ١٩٨٥، ٥١).

وقد سوغت بعض الدول عدم تطبيقها للنظام المحاسبي الموحد بعدة أسباب منها (فضالة، ١٩٨٦، ٥٠):

أولاً - اختلاف طبيعة النشاط في وحدات المصارف عن طبيعة النشاط في الوحدات الملزمة بتطبيق النظام، فقد طبق النظام على الوحدات الاقتصادية التي تزاول النشاط الصناعي والتجاري والزراعي جميعا واستثنى في التطبيق المصارف ووحدات التأمين،وذلك لأن هذه الوحدات تمتاز بمعالم وملامح معينة يتسم بها نشاطها ، وهذه المعالم لانجد لها منبعا في الوحدات الاقتصادية الملزمة بتطبيق النظام ، ويتسم نشاط المصارف بخصائص خاصة به لأنه من الوسطاء الماليين ، إذ يقوم بعمل مصرفي بحت يتركز في الحصول على ودائع وحسابات جارية للأفراد وخصم اوراق تجارية لهم ومنح قروض وسلفيات بمقابل معين ثم صرف ما يستحق للأفراد من حساباتهم وودائعهم الجارية ،وبذلك تنشأ لهذا النشاط بنود محاسبية معينة مثل "اوراق تجارية مخصومة" وقروض وسلفيات.

ثانياً- اختلاف مسميات البنود المحاسبية الواردة في الدليل المحاسبي بالنظام عن البنود المحاسبية الخاصة في المصارف.

إن الإطار للدليل المحاسبي الموحد يحتوي على بنود محاسبية إجمالية معينة خاصة بحسابات الميزانية او بحسابات النتيجة او بالحسابات الخاصة بالمراقبات المختلفة، ولا نجد لبعض هذه البنود مكانا في وحدات المصارف ومن أمثلة ذلك

البنود الاتية:المشروعات تحت التنفيذ ، المخزون،مشتريات بغرض البيع ....الخ وتحتوي هذه البنود على بنود تفصيلية لا تنطبق على وحدات المصارف وفي الوقت نفسه هناك بنود محاسبية رئيسة وفرعية في حسابات وحدات المصارف غير موجودة في الدليل المحاسبي، ومن أمثلة ذلك البنود الاتية (فضالة، ١٩٨٦،٥١).

الموجودات

١. اوراق تجارية مخصومة
٢. ذهب
٣. صكوك وحوالات مالية وعملات أجنبية تحت التحصيل
٤. أذون على الخزانة

المطلوبات

١. صكوك وحوالات وخطابات اعتماد دورية مستحقة الدفع.
٢. مبالغ مقترضة من البنك المركزي
٣. التزامات تجاه العملاء نظير اعتمادات مفتوحة بالعملات الأجنبية
٤. التزامات عرضية

ثالثاً - اختلاف الأسس والقواعد المحاسبية الخاصة بتقييم الأصول والالتزامات الواردة في النظام عنها في وحدات المصارف.

لقد احتوت الأسس والقواعد المحاسبية الواردة في النظام على مفاهيم خاصة بالبنود الواردة بالدليل المحاسبي ، ومن ثم لانجد أي مفاهيم في النظام يمكن أن ينطبق عليها تقديم بعض الأصول والالتزامات الواردة بحسابات المصارف التي تنبع من النشاط المتميز لهذه الوحدات .

رابعاً - اختلاف عرض القوائم والحسابات الختامية ومحتوياتها الواردة في النظام على عرض القوائم والحسابات الختامية ومحتوياتها الخاصة بوحدات المصارف.

هذا وتتمثل الحسابات والقوائم الواردة في النظام في الأتي (فضالة، ١٩٨٦،٥٢):

١. الميزانية.
٢. قائمة الاستخدامات والموارد.
٣. حساب العمليات الجارية.
٤. حساب الإنتاج والمتاجرة.
٥. حساب الأرباح والخسائر.
٦. الموازنة النقدية .

ويتبين من نماذج الحسابات والقوائم الختامية في المصارف التجارية والمصارف العقارية والمصرف الصناعي مدى اختلاف المسميات الموجودة في

هذه النماذج عن المسميات المحاسبية في الحسابات والقوائم الختامية في النظام، كما أن عرض هذه النماذج يختلف عن عرض الحسابات والقوائم الموضحة سابقا.

خامساً - اختلاف عرض ومحتويات "الموازنة التخطيطية الواردة في النظام عن الموازنة الخاصة بوحدات المصارف".

أشار النظام إلى أن الوحدة الاقتصادية ملزمة بإعداد موازنة تخطيطية تتضمن ثلاث موازنات فرعية هي:

١. الموازنة العينية
٢. الموازنة المالية
٣. الموازنة النقدية

وأورد النظام بعض القواعد الخاصة بإعداد الموازنات، كما أورد نماذج معينة تحتوي على بنود تفيد في استخراج المعلومات المطلوبة بهدف الوصول إلى معاني خاصة بتوضيح مدى إسهام الوحدة الاقتصادية في النشاط الاقتصادي والقيمي.

ولو أخذنا الإنموذج الوارد في النظام والخاص بالإنتاج والقيمة المضافة، لوجدناه يحتوي على بنود معينة تخص قيمة الإنتاج الإجمالي للوحدة وأخرى تخص المستلزمات السلعية والخدمية لها وثالثة توضح كيفية توزيع القيمة المضافة.

وعلى الرغم من أن الإطار العام لكيفية الوصول إلى القيمة المضافة الذي يتركز في طرح مستلزمات الإنتاج للوحدة من إجمالي الإنتاج واحد في الوحدات الاقتصادية جميعها في ذلك وحدات قطاع المصارف الا انه يوجد اختلاف في البنود الخاصة بالإنتاج ومستلزمات الإنتاج وبين الوحدات التي تطبق النظام ووحدات قطاع المصارف .

ويرى آخرون (محمود، ١٩٨٥، ١٠٩) أنه على الرغم من تلك الأسباب التي تسوغ عدم تطبيق النظام إلا أن ممارسة الجهاز المصرفي لعملياته بمعزل عن خطة التنمية يعد تقصيراً في النظام. اذ إن الجهاز المصرفي ادى دوراً أساسياً فيما يأتي: (الشماع، ١٩٧٥، ١٦٢)

أولاً - في البيانات والمعلومات التي يقدمها لأجهزة التخطيط عن حجم المدخرات موزعة حسب القطاعات الاقتصادية وكذلك حجم الطلب على القروض المصرفية بأنواعها المختلفة قصيرة الأجل وطويلة الأجل،فضلاً عن الأغراض التي تستخدم بها تلك القروض والقروض الخاصة بتمويل التجارة الخارجية سواء للاستيراد أم للتصدير والقروض الزراعية والأغراض المختلفة في استخدامها والقروض الصناعية ومجالات استخدامها وكذلك القروض العقارية.

ثانياً - تعد البيانات والمعلومات التي يقدمها الجهاز المصرفي لأجهزة التخطيط بالغة الأهمية، لكونها ركيزة أساسية لتخطيط الاقتصاد على المستوى القومي وهو الجانب المالي المتمثل في التدفقات الما لية بين قطاعات المجتمع ، فضلاً عن الخطة الائتمانية بمستوياتها المختلفة ضمن أهم البيانات التي يحتاج إليها

المخطط المالي وإعداد جدول التدفقات النقدية للقطاعات المرغوب التعرف على أوجه نشاطها المالي وعلى مستوى عال من التفصيل.

ثالثاً تعد الموازنة التخطيطية انسب أداة تلجأ إليها الإدارة لتحقيق وظائفها سواء أكانت الوحدة الاقتصادية تعمل في المجال الصناعي أم الزراعي أم الخدمي وسواء أكانت تابعة للقطاع الاشتراكي أم القطاع الخاص .

ويؤيد البعض (Willsomore, 1960, 208) استخدام الموازنة التخطيطية في المنشآت المالية بحيث يصبح في أمكان كل مصرف تحقيق الرقابة ولاسيما على المصروفات الإدارية وذلك باستخدام الموازنات التي تلبي الاحتياجات الاتية:

١. التعرف المسبق على المشاكل.
٢. تحقيق الرقابة الفعالة.
٣. تحقيق رقابة الجهاز المصرفي على الوحدات الاقتصادية التابعة للقطاع الاشتراكي ولكي يتمكن المصرف من إعداد موازنات تخطيطية يتطلب الأمر معرفة الموازنات التخطيطية للوحدات الاقتصادية المتعاملة معه وذلك للوفاء بمتطلبات تنفيذ تلك الخطط.
٤. الإسهام الفعال للجهاز المصرفي في تمويل خطة التنمية الاقتصادية عن طريق استثمار الأموال الفائضة لدى بعض الوحدات الاقتصادية وإقراضها لوحدات تحتاج لتلك الأموال.

بما أن المصارف تعد من المؤسسات المالية الوسيطة التي تشكل جزءاً مهماً من الهيكل الاقتصادي للبلد ، لذا تتطلب معاملة خاصة عند تقويم خدماتها لأغراض الدخل القومي بسبب طبيعة العمليات المالية التي تمارسها هذه المؤسسات التي تجعل من الصعب معرفة علاقة الإنتاج والدخول المتولدة فيها بالإنتاج والدخول الناجمة في القطاعات الأخرى، فضلاً عن صعوبة قياس آثارها من مجموع الناتج القومي أو الدخل القومي فمن الصعب جداً تحديد الناجم في القطاع المصرفي تحديداً علمياً ينسجم ومفهوم الدخل القومي، وقد حاولت عدة دول تفادي هذه المشكلة بطرق مختلفة، فألمانيا تجنبت المشكلة في تقدير دخلها القومي للفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية عندما احتسبت الدخل القومي بطريقة الدخل من دون توزيع الناتج حسب الصناعات المختلفة أما بريطانيا فكانت تحتسب إسهامات القطاع المصرفي في دخلها القومي معتمدةً على سجلات المصارف والبنوك ، أي إن الرقم المعطى كان كمية سالبة (بمعنى إن الفوائد المستلمة من البنوك هي دخول عناصر إنتاج متولدة من قطاعات أخرى غير القطاع المصرفي ،وهي غالباً ما تكون اكبر من دخول عناصر الإنتاج الناجمة في القطاع المصرفي "الرواتب والأجور، الفوائد المدفوعة للمودعين، صافي الإيجار، الإرباح"، فإن صافي دخول عناصر الإنتاج الناجمة في القطاع المصرفي أي الفرق بين الاثنين " حسب حسابات المصارف سيكون سالباً. وبعبارة أخرى لو اعتمدنا على سجلات البنوك لمعرفة القيمة المضافة في القطاع المصرفي ، فإننا سنحصل على قيمة مضافة سالبة تجعل من المصارف

عبئاً علىالدخل القومي بدلاً من أن تكون إسهاما فيها، وهذا بطبيعة الحال أمر غير منطقي). أما استراليا فقد حذفت القطاع المصرفي من دخلها القومي للفترة ١٩٠١ - ١٩٣٨.

إن الأمثلة التي أوردناهالم تكن حلاً للمشكلة بل تهرباً منها، وكان لابد من إيجاد طريقة صحيحة تحتسب بموجبها إسهامات القطاع المصرفي في الدخل القومي (هاشم، جواد، ١٩٧٢، ١١)

اتخذت اللجنة الرئيسة التي أعدت تطبيق النظام المذكور على المصارف وشركات التأمين بناءًعلى توصيات اللجنة الفرعية التي شكلتها لدراسة إمكانية تطبيق النظام المحاسبي الموحد على المصارف وشركات التأمين التي أوصت بوضع نظام محاسبي خاص لقطاع المصارف وشركات التأمين بالنظر لخصوصيات الأعمالالتي تمارسها المصارف وشركات التأمين واختلاف أنظمتها عن المنشآت من حيث طبيعة الخدمات المقدمة وأسلوب إنجاز المعاملات اليومية مما يقضي إبراز نشاطها بشكل مستقل (وزارة المالية، ١٩٩٢، ٥). فقد طبق النظام المحاسبي الموحد على القطاع المصرفي في العراق عام ١٩٨٨، وكان الهدف الأساس من تطبيقه هو الربط بين حسابات المصارف والحسابات على المستوى القومي.

إعداد الحسابات القومية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

المحاسبة على نطاق وحدة معينة أو مشروع تهتم بقياس وتحليل وعرض الجوانب الاقتصادية للنشاط الذي تمارسه ، لتحقيق غرض معين. وتختلف الوحدات باختلاف النشاطات (خدمي، زراعي، صناعي)، فهذه الوحدات تخضع لمنهج محاسبي على مستوى الوحدة ، فيشكل هذا النشاط الوحدة المحاسبية بالنسبة للمحاسبة التقليدية. أما في المحاسبة القومية فالوحدة المحاسبية لها هي المجتمع أو الدولة بمجموعها وبحدودها الجغرافية ، وتضم هذه الوحدة المحاسبية الكبيرة الوحدات كافة من الأفراد و الشركات بمختلف أنواع الانشطة التي تضمها مهما كانت عائدية ملكيتها للدولة أو الأفرادفتشكل الوحدات المحاسبية مفردات المحاسبة القومية . (الججاوي والطائي، ١٩٨٣، ١٦١)

تعددت تعاريف المحاسبة القومية بتعدد المهتمين بدراستها من ناحية وتعدد الأهداف الرئيسة في وضع نظام للحسابات القومية من ناحية أخرى، واعتمد البعض في تعريفه للمحاسبة القومية على المفهوم الواسع للمحاسبة بقولهم "المحاسبة القومية هي ذلك الفرع من فروع المحاسبة الذي يهتم بقياس وعرض الجوانب الاقتصادية للنشاط القومي بطريقة منظمة ومنطقية ، بحيث يمكن تقييم نتائج هذا النشاط على فترات د ورية، وبحيث يمكن توفير البيانات التحليلية اللازمة لاتخاذ القرارات وترشيد السياسات القومية ، فهي منهج محاسبي يهدف إلى إعطاء مضمون علمي وبشكل منطقي متماسك للأفكار الاقتصادية القومية وبأي درجة من الأجمال والشمول مرغوب فيها".(الشيرازي، ١٩٧٢، ٤)

وعرفها آخرون بأنها "العلم الذي يقوم على مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد المحاسبية والذي يقوم بتسجيل وعرض وتلخيص البيانات الإحصائية في مجموعة من الدفاتر والسجلات والقوائم المحاسبية ، وذلك عن النشاطات الاقتصادية التي تمت في الدولة خلال فترة مالية معينة وذلك بغرض توفير البيانات التي تساعد القائمين على إدارة الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية . (نداء، ١٩٩٠، ١٢)

مما سبق يتبين أن المحاسبة القومية تتكون من مجموعة حسابات وقوائم وجداول تعد وفقاً لمزيج من الأصول الاقتصادية والمحاسبية ، كما أنها تقوم بإيضاح العلاقات الاقتصادية سواء بين النشاطات أو بين الإجماليات القومية، وواضح أن هذين التعريفين لم يتعرضا لنشاط الوحدة المحاسبية.

والحسابات القومية من وجهة نظر دائرة الحسابات القومية العراقية "عبارة عن عرض وتحليل النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية وبيان مدى مساهماتها في خلق القيمة المضافة وتوفير دخول لعناصر الإنتاج التي تساهم بصورة مستمرة في العملية الإنتاجية".(وزارة التخطيط، ١٩٨٣، ١)

والحسابات القومية من وجهة نظر النظام المحاسبي الموحد "هي أداة للمتابعة الاقتصادية لتنفيذ الخطة ، وذلك بالحصول على البيانات الخاصة بما يتم تنفيذه في مختلف القطاعات والمؤسسات والوحدات الإنتاجية وكذلك الوحدات الاستهلاكية والاستثمارية وعلى مستوى الجزء (مستوى الوحدة الاقتصادية)بغرض تجميعها وعرضها على المستوى القومي" (ديوان الرقابة المالية، ١٩٨٥، ٤٦٣-٤٦٤)

يتضح من التعريفين السابقين أن نطاق الوحدة المحاسبية قد أخذ خصوصية معينة تتضح من خلال تعريف دائرة الحسابات القومية في العراق الذي حدد نطاق الوحدة المحاسبية على مستوى المنشأة، في حين تناولها النظام المحاسبي الموحد على كل من المستوى القومي ومستوى الوحدة الاقتصادية ،لهذا فإن الحسابات القومية على مستوى الوحدة الاقتصادية هي قياس وتوصيل نتائج النشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية وفقاً للمنهج المحاسبي القومي في ضوء الأصول الاقتصادية والمحاسبية التي يخضع لها ولشرح العلاقات الاقتصادية للإجماليات القومية باعتبار ن ألوحدة الاقتصادية هي البنية الأساسية في بيان الحسابات القومية على مستوى المؤسسة والمستوى القطاعي والمستوى القومي بوصفها مستويات تعبر عن نطاق الوحدة المحاسبية في المحاسبة القومية ، كما تمثل حلقة الربط بين محاسبة الوحدة ومحاسبة المجاميع (الجليلي واللاوند، ١٩٨٨، ٢٥٢-٢٥٣)

يتضح مما سبق أن حسابات المحاسبة القومية وقوائمها في الوحدة المحاسبية تبدأ من حيث ينتهي النظام المحاسبي المالي للوحدة المحاسبية ، فمدخلات هذه الحسابات والقوائم هي عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي المالي ، ومخرجاتها عبارة عن مساهمة الوحدة الاقتصادية في الإجماليات القومية والثروة القومية.

إن الدخل القومي يعني بصفة عامة المجموع الصافي من السلع والخدمات التي ينتجها قطر معين خلال سنة في الغالب ، ولكي يقاس أو يحسب هذا المجموع

يمكن أن ينظر إليه من ناحية السلع والخدمات المنتجة نفسها ، وتوصف هذه النظرة أيضا بأنها من ناحية الإنتاج أو من ناحيـــة القيمـــة المضـــافة Value Added فـــي العملية الإنتاجية، وبموجبها يتم تقدير الناتج القومي والدخل القومي بجمع القيم التي تضيفها كل صناعة أو نشاط اقتصادي إلى قيمة إجمالي الإنتاج، وحقيقة الامـــر أن مدخلات عوامل الإنتاج هي التي تقيس مجموع القيم المضافة أو مجمـــوع الإنتـــاج من السلع والخدمات داخل القطر الذي يوصف بالناتج المحلي . (عزيـــز، الطعمـــة، ٣٥ -٥٨)

من خلال ما سبق، نلاحظ أن مجموع القيم المضافة في داخل القطـــر التـــي تؤلف الناتج المحلي والتي هي مجموع المنتجات (من السلع والخدمات) في القطـــر المعين، تؤلف في الوقت نفسه مجموع مدخلات العوامـــل المستحصـــلة فـــي كـــل صناعة أو مشروع، وتمثل من حيث الأساس مجموع القيم المضافة في كل مرحلـــة من مراحل الإنتاج.

من هنا فان القيمة المضافة تتألف من الأجور والرواتب والإيجـــار والفائـــدة والربح الذي يحصل عليه العاملون بعملهم أو بخدمات عوامل الإنتاج العائدة لهـــم . (عزيز، الطعمة، ٥٨)

وفيما يأتي الحسابات القومية على مستوى الوحدة الاقتصادية:

أولاً - كشف القيمة المضافة وكشف توزيعها.

ثانياً - حسابات العمليات الجارية.

أولاً - كشف القيمة المضافة وكشف توزيعها

يعد هذان الكشفان من البيانات التـــي تقـــوم الوحـــدة الاقتصـــادية بإعـــدادها لأغراض الحسابات القومية حتى تتمكن الأجهزة التخطيطية العليا من خلال تجميـــع هذه الكشوفات لـ لقطاعات كافة من تحديد إجمالي القيمة المضافة وكيفيـــة توزيعهـــا على مستوى القطر.

وكشف إجمالي القيمة المضافة بسعر السوق يساوي إيرادات الإنتـــاج بســـعر البيع ناقصاً مستلزمات الإنتاج (حسابات ٣٢ -٣٥)، ولأجل التوصل إلـــى إجمـــالي القيمة المضافة بسعر الكلفة يتم طرح الضرائب غير المباشرة التي يتحملها المنـــتج من الناتج وتضاف الإعانات التي حصل عليها المنتج نتيجة لقرارات حكومية لبيـــع الإنتاج بأقل من قيمته.

ويرى البعض أن القيمة المضافة على المستوى الـ قومي تعني الناتج المحلـــي الإجمالي، من هنا تتوزع بين الجوانب الاتية:

١. الرواتب والأجور النقدية والمزايا العينية المتعلقة بها.
٢. صافي الفوائد.
٣. صافي إيجارات الأراضي.
٤. الاندثارات.

والمتبقي هو الأرباح التي تمثل المستوى القومي مجموع الادخار في القطـــر . (الواعظ،١٩٩٠، ٤٣٣)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأرباح نوعان موزعة و تتمثل بعناصر القيمة المضافة ومحتجزة وهي عنصر من عناصر الادخار.

ترتبط القيمة المضافة بإنتاجية الوحدة الاقتصادية التي يمكن اســتخدامها اداة لتقييم اداء الوحدة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد القومي ، فهي تعطي موشـــرا لمدى مساهمة الوحدة في خلق الدخل والناتج القومي .(الحبيطي وآخــرون ، ٢٠٠٥، ٢٦٢).

يقدم كشف القيمة المضافة في نهاية الســنة الماليـــة ، أي عنـــد إعـــداد الحسابات الختامية، ويتم استخراجه استناداً إلى تبويب النظام المحاســبي الموحــد الخاص بالإيرادات والمصرو فات، وفيما يأتي الكشوفات الملحقة والمســاعدة فـــي احتساب الإنتاج الإجمالي في قطاع المصارف (ديوان الرقابة المالية، ١٩٩٢، ٥٧)

الجدول ١

كشف توزيع القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج

رقم الدليل	التفاصيل
	١. تعويضات المشتغلين.
٣١	أ. رواتب وأجور
	ب. مزايا عينية
٣٢٦	ت. تجهيزات العاملين
	٢. فائض العمليات.
٣٦١-٤٦١	أ. صافي الفوائد المدفوعة (وتحسب لشركات التامين فقط).
	ب. صافي إيجارات الأراضي (إن وجدت)
	ت. صافي الإرباح
٣٧	٣.الاندثارات السنوية.
	القيمة المضافة الاجمالية بسعر تكلفة عوامل الانتاج

الجدول ٢

كشف القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج

رقم الدليل	التفاصيل
	١. قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج:
	أ. العمولات
	ب. رسم الخدمة المحتسب.
٤٣/٤٩	ت. الإيرادات الأخرى
	٢. قيمة مستلزمات الإنتاج:
٣٢	أ. المستلزمات السلعية.
٣٣	ب. المستلزمات الخدمية.
٣٤	ت. مصروفات العمليات المصرفية.
	٣. القيمة المضافة الإجمالية بسعر المنتج ١
	ناقصا - الرسوم والضرائب غير المباشرة
	زائدا -الإعانات.
	٤. القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج.
	قيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع المصارف.

المصدر:وزارة المالية ، لجنة النظام المحاسبي الموحد للمصرف وشركات التأمين، النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٩٢.

ثانياً - حسابات العمليات الجارية

يمثلهذا الحساب النتيجة للموارد والاستخدامات ، وينقسم إلى مرحلتين تتضمن المرحلة الأولى حساب الإنتاج الذي يعبر عن النشاط الإنتاجي للوحدة بحيث يبين الموارد المتأتية من هذا النشاط والأعباء التي تتحملها الوحدة لتحقيق تلك المواردويمثل رصيد المرحلة الأولى فائض العمليات . أما المرحلة الثانية فتمثل حساب الدخل والتخصيص (الدخل القابل التصرف به)، اذ يبين في جانب الإيرادات، فضلاً عن فائض العمليات الجارية الإيرادات التي تحققت من النشاطات الفرعية أو العرضية التي لا تتعلقبالنشاط الإنتاجي للوحدة الاقتصادية : أما جانب الاستخدامات فيوضح كيفية التصرف بالفائض المتولد من النشاط الإنتاجي وغير الإنتاجي كما يتضمن الحسابات المتقابلة لمطابقة الرصيد مع رصيد حساب الأرباح والخسائر.

ويمثل رصيد هذه المرحلة الفائض القابل للتوزيع ويأخذ الشكل الأتي:

الجدول ٣
حسابات النتيجة (حساب الارباح والخسائر)

اسم الحساب	رقم الدليل	اسم الحساب	رقم الدليل
رواتب وأجور	٣١		
مستلزمات سلعية	٣٢		
مستلزمات خدمية	٣٣	إيراد النشاط الخدمي	٤٣
مصروفات العمليات المصرفية	٣٤	إيراد العمليات المصرفية	٤٤
مصروفات العمليات التأمينية	٣٥	إيرادات العمليات التأمينية	٤٥
الاندثار	٣٧	إيراد الاستثمار	٤٦
فائض العمليات الجار (المرحلة الاولى)			
		فائض العمليات الجارية(المرحلة الأولى)	
المصروفات التحويلية	٣٨	الإيرادات التحويلية	٤٨
المصروفات الأخرى	٣٩	الإيرادات الأخرى	٤٩
مصروفات سنوات سابقة	٣٩١	إيرادات سنوات سابقة	٤٩١
مصروفات عرضية	٣٩٢	إيرادات عرضية	٤٩٢
مصروفات رأسمالية	٣٩٣	إيرادات رأسمالية	٤٩٣
فائض قابل للتوزيع(صافي الربح) المرحلة الثانية			

وعند قيام الباحثان بالإطلاع على السجلات والحسابات الختامية المعدة عن سنة ٢٠٠٤ في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار تبين إن تركيبة الحسابات القومية للمصرف عن تلك السنة يمكن عرضها كما يأتي:

أولاً-حساب العمليات الجارية : إن هذا الحساب يقابل حساب الإنتاج وحساب التخصيص على المستوى القومي ، وهو يمثل النتيجة للموارد والاستخدامات وينقسم إلى مرحلتين:

تتضمن المرحلة الأولى أو القسم الاول إيرادات العمليات المصرفية التي تشمل مبالغ الإيرادات التي يحصل عليها المصرف لقاء تقديم الخدمات المصرفية وهي:

١. فوائد القروض الممنوحة.
٢. عمولات مصرفية أخرى.
٣. مبيعات مطبوعات مصرفية.
٤. عمولات وثائق التامين.

فضلاً عن انها تبين الأعباء التي تحملها المصرف لتحقيــق تلــك الإيــرادات ويمثل رصيد المرحلة الأولى من حساب فائض العمليات الذي يــدخل فــي كشــف القيمة المضافة.

ب. أما المرحلة الثانية فتمثل حساب الدخل والتخصيص (الدخل القابــل للتصــرف به)، افيبين في جانب الإيرادات ، فضلا عن فائض العمليات الجارية للإيرادات التي تحققت من النشاطات الفرعية أو العرضـ ية التي لاتتعلق بالنشا ط المصرفي، أما جانب الاستخدامات فيوضح كيفية التصرف بالفائض أو العجز المتولد مــن النشاط الجاري وغير الجاري كما يتضمن الحسابات المتقابلة الخاصة بالفوائــد والإيجارات المحسوبة، وذلك لمطابقة الرصيد مع حساب الأربــاح والخســائر ويأخذ الشكل الأتي :

الجدول ٤

كشف العمليات الجارية للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١

رقم الدليل	البيان	٢٠٠٤
	إيراد النشاط الجاري	
٤٤	إيرادات العمليات المصرفية	٧٧٩٣٦٣٧١٩
٤٦	ايرادات الاستثمار	١٤١١٠١١٤٢٧
		٢١٩٠٣٧٥١٤٦
	ينزل:مصروفات النشاط الجاري	
٣٤	مصروفات العمليات المصرفية	١١١٣٧٩٩١٣
٣٧	الاندثارات والاطفاءات	٥٥٤٨٩٥٧٥
٣٣/٣٢/٣١	المصروفات الإدارية	٤٣٢٣٩٨٨٧١
		٥٩٩٢٦٨٣٥٩
	فائض العمليات الجارية	١٥٩١١٠٦٧٨٧
	تضاف الإيرادات التحويلية والأخرى	
٤٣	إيرادات النشاط الخدمي	٢٥٣٩٥٦١
٤٩	الإيرادات الأخرى	٢٧٩٥٧٠٧٣
		٣٠٤٩٦٦٣٤
	تنزل المصروفات التحويلية والأخرى	
٣٨	المصروفات التحويلية	٤٤٨٣٤٤٢٥
٣٩	المصروفات الأخرى	٦٥٧١٦٨٣
		٥١٤٠٦١٠٨
	الفائض	١٥٧٠١٩٧٣١٣
	يوزع كما يأتي:	
	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	١٧٥١٨٤٢٥٣
	تخصيصات ضريبية	١٢٨٤٥٧٥٧٠
	الاحتياطي القانوني لرأس المال(بموجب قانون البنك المركزي العراقي)	٢٥٣٣١١٠٩٨
	ارباح غير موزعة (الفائض المتراكم)	١٠١٣٢٤٤٣٩٢
		١٥٧٠١٩٧٣١٣

المصدر: التقرير السنوي في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار،٢٠٠٤

كشف القيمة المضافة : يتم أعداد هذا الكشف في نهاية السنة المالية عند إعداد الحسابات الختامية، ويتم استخراجها استنادا إلى تبويب النظام المحاسبي الموحد الخاص بالإيرادات والمصروفات (الموارد والاستخدامات)والحسابات المتقابلة ، ويلاحظ في هذا الكشف إمكانية عرض التسويات اللازمة لإظهار المفاهيم القومية المتفقة مع الحسابات القومية في المصرف العقاري حيث يتضمن ما يأتي:

الجدول ٥

كشف توزيع القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١

رقم الدليل المحاسبي	البيان	٢٠٠٤(المبالغ بالدنانير)
	١. تعويضات المشتغلين.	
٣١	أ. رواتب وأجور	٢٨٥٨٥٦٩٩٩
٣٢٦	ب. مزايا عينية - تجهيزات العاملين	٧٧٥٠٠
		٢٨٥٩٣٤٤٩٩
٣٦١-٤٦١	٢. فائض العمليات.	
	صافي الإرباح	١١٦٦٢٦٩٨
٣٧	٣. الاندثارات السنوية والاطفاءات.	٥٥٤٨٩٨٧١
	القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الانتاج	٣٥٣٠٨٧٠٦٨

الجدول ٦

كشف القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١ (التقرير السنوي، ٢٠٠٤، ٣٩)

رقم الدليل المحاسبي	البيان	٢٠٠٤(المبالغ بالدنانير)
	١. قيمة الإنتاج الإجمالي بسعر المنتج:	
٤٤٧	أ.العمولات	٢٦٢٢٠٢٣٢٢
	ب. رسم الخدمة المحتسب.	٢٥٩٥٢٦٥٨٦
٤٣/٤٩	ت. ألإيرادات الأخرى	١٤٠٦٤٥٠١
		٥٣٥٧٩٣٤٠٩
	٢. قيمة مستلزمات الإنتاج:	
٣٢	أ. المستلزمات السلعية	٢٥٠٤١٤٩٢
٣٣	ب. المستلزمات الخدمية	١١٤٧٧٠٩٢٤
		١٣٩٨١٢٤١٦
	٣.القيمة المضافة الإجمالية بسعر المنتج (١ -٢)	٣٩٥٩٨٠٩٩٣
	ناقصا - الرسوم والضرائب (غير المباشرة)	٤٣٨٦١٦٧٥
	زائدا -الإعانات	٩٦٧٧٥٠
	القيمة المضافة الإجمالية بسعر تكلفة عوامل الإنتاج.	٣٥٣٠٨٧٠٦٨

الجدول ٧

كشف مكونات رسم الخدمة المحتسب للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١

رقم الدليل المحاسبي	البيان	٢٠٠٤(المبالغ بالدنانير)
	١. الفوائد المقبوضة	
٤٤٢	إيرادات القروض الداخلية والتسليفات	
٤٤٢١	فوائد القروض الممنوحة	١٢٦٨٧٦١٢٨
٤٤٢٢	فوائد الحسابات الجارية المدينة	١٣١٠٨١٩٥٩
٤٤٢٣	إيراد قطع وتحصيل الأوراق التجارية	
٤٤٢٣١	فوائد الكمبيالات والحوالات المخصومة	٨٩٦١٤٧٢١
٤٤٢٤	فوائد التسليفات	١٨١٦٨٤٥٣
		٣٦٥٧٤١٢٦١
٤٤٣	عمولات الحوالات	
٤٤٣٣	فوائد تأخير تسديد الحوالات المبتاعة	١٢٠٢٠٩
		٣٦٥٨٦١٤٧٠
	٢. الفوائد المدفوعة	
٣٤٢	الفوائد المصرفية المدفوعة	
٣٤٢١	فوائد حسابات التوفير	٣٨٤٦٦٦٢٤
٣٤٢٢	فوائد الودائع الثابتة	٤٣٦٧٥١١٨
٣٤٢٣	فوائد الاقتراض الداخلي	٢٤١٩٣١٤٢
٣٤٢٩	فوائد ودائع بالعملة الأجنبية	ـــــ
		١٠٦٣٣٤٨٨٤
	رسم الخدمة المحتسب(١ -٢)	٢٥٩٥٢٦٥٨٦

الجدول ٨

كشف بالعمولات المقبوضة للسنة المنتهية في ٢٠٠٤/١٢/٣١

رقم الدليل المحاسبي	البيان	٢٠٠٤
٤٤٢	إيرادات القروض الداخلية والتسليفات	
٤٤٢٣	إيراد قطع وتحصيل الأوراق التجارية	
٤٤٢٣٢	عمولة الحوالات المخصومة	١٣٣٧٠٤٥٠
٤٤٣	عمولات الحوالات	
٤٤٣١	عمولة الحوالات الداخلية	٥٠٤٧٣٩٤٩
٤٤٥	إيرادات خطابات الضمان	
٤٤٥١	عمولة خطابات الضمان الداخلية	٦٣٧٠٨٤٥٥
٤٤٧	عمولات مصرفية متنوعة	
٤٤٧١	عمولة إصدار السفاتج واعتماد الصكوك	٨٢٠٦١٦٧٥
٤٤٧٣	عمولة التوسط لبيع الأسهم والسندات عمولة	٩٤٤٤٨٣٦
٤٤٧٩	مصرفية أخرى	٤٣١٤٢٩٥٧
		١٣٤٦٤٩٤٦٨
	إجمالي العمولات المقبوضة	٢٦٢٢٠٢٣٢٢

الاستنتاجات والتوصيات

انتهى الباحثان من خلال هذه الدراسة الى الاستنتاجات الاتية:

اختلاف طبيعة النشاط في وحدات المصارف عن طبيعة النشاط في الوحدات الملزمة بتطبيق النظام ، لان هذه الوحدات تمتاز بمعالم وملامح معينة يتسم بها نشاطها، وهذه المعالم لانجدلها منبعاً في الوحدات الاقتصادية الملزمة بتطبيق النظام، اذ يتسم نشاط المصرف بخصائص خاصة به لأنه من الوسطاء الماليين ، يقوم بعمل مصرفي بحت يتركز في الحصول على ودائع وحسابات جارية للأفراد وخصم اوراق تجارية لهم ومنح قروض وسلفيات بمقابل معين ثم صرف ما يستحق للإفرامن حساباتهم وودائعهم الجارية ، وبذلك تنشأ لهذا النشاط بنود محاسبية معينة.

٢. بما أن المصارف تعد من المؤسسات المالية الوسيطة التي تشكل جزءاً مهماً من الهيكل الاقتصادي للبلد، لذا فإنها تتطلب معاملة خاصة عند تقويم خدماتها لأغراض الدخل القومي ، بسبب طبيعة العمليات المالية التي تمارسها هذه المؤسسات التي تجعل من الصعب معرفة علاقة الإنتاج والدخول المتولدة فيها بالإنتاج والدخول الناجمة في القطاعات الأخرى ، فضلاً عن صعوبة قياس آثارها من مجموع الناتج القومي أو الدخل القومي فمن الصعب جداً تحديد الناجم من القطاع المصرفي تحديداً علمياً ينسجم ومفهوم الدخل القومي.

٣. على الرغم من اختلاف طبيعة نشاط مصرف الموصل للتنمية والاستثمار عن نشاط وحدات قطاع الأعمال غير المالي الذي طبق النظام المحاسبي الموحد منذ عام ١٩٧٢ في العراق فإن مصرف الموصل للتنمية والاستثمار شمل بتطبيقه عام ٢٠٠١ مع إجراء تعديلات على حسابات الدليل واستحداث الحسابات التي تغطي نشاط المصرف ، وقد أدخلت هذه الحسابات على شواغر الدليل (المرونة) أو استغلال الحسابات الأرقام الرمزية للحسابات التي لا تحتاجها المصارف مثل المخزون.

٤. يقوم النظام بإعداد كشوفات رئيسة تتمثل بكشف حساب العمليات الجارية وكشف القيمة المضافة وكشف توزيع القيمة المضافة ، فضلا عن عدد من الكشوفات الملحقة والمساعدة في إعداد الكشوفات الرئيسة لنظام المحاسبة القومية في المصرف بما يخدم عملية تطبيق النظام وتهيئة البيانات والمعلومات ، ولغرض قياس نشاط هذا القطاع بوصفه أحد قطاعات الاقتصاد الوطني بما يقوم به من تحليل المدخرات من سائر القطاعات الاقتصادية إلى قروض والتعرف لى نسب إسهام هذا القطاع في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي والتكوين الرأسمالي.

٥. تناول النظام المحاسبي الموحد كشف القيمة المضافة قبل حساب العمليات الجارية والمفروض أن يعدّ بعده لاعتماد كشف القيمة المضافة على البيانات المتوفرة في حساب العمليات الجارية

٦. إن قيمة الإنتاج الإجمالي للمصارف يتكون من قيمة الخدمات التي تقدمها المصارف إلى عملائها فيما يتعلق بمصاريف خدمة وإعطاء وتحصيل القروض التي يعبر عنها بالعمولات أو بما يسمى بنظام الحسابات القومية رسم الخدمة الفعلي، وهناك رسم الخدمة المكتسب الذي يعادل فائض دخل الأموال التي توظفها المصارف بصورة قروض أو غير ذلك ويكون هذا معادلا للفوائد المقروضة مطروحا منها الفوائد المدفوعة ، إذ أن إنتاج المصارف يتكون من العمولات ورسم الخدمة المحتسب والإيرادات الأخرى.

٧. إن الفوائد المستلمة من البنوك هي دخول عناصر إنتاج متولدة من قطاعات أخرى غير القطاع المصرفي ، وهي غالبا ماتكون اكبر من دخول عناصر الإنتاج الناجمة في القطاع المصرفي "الرواتب، والأجور، والفوائد المدفوعة للمودعين، صافي الإيجار، الأرباح" فإن صافي دخول عناصر الإنتاج الناجمة في القطاع المصرفي ، "أي الفرق بين الاثنين "حسب حسابات البنوك سيكون سالبا لو اعتمدنا على سجلات البنوك لمعرفة القيمة المضافة في القطاع المصرفي، وسنحصل على قيمة مضافة سالبة تجعل من البنوك عالة على الدخل القومي بدلاً من أن تكون إسهاما فيها .

وقد وجد الباحثان من خلال تحليلها لكشوفات القيمة المضافة لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار أن رسم الخدمة المكتسب قيمة موجبة، لأن الفوائد المقبوضة أكثر من الفوائد المدفوعة كما في الجدول ٥، اذ نلحظ أن قيمة الإنتاج بسعر المنتج يشتمل على (العمولات، ورسم الخدمة المحتسب ، وإيرادات أخرى) هي قيمة موجبة وكانت القيمة المضافة الإجمالية بعد طرح قيمة مستلزمات الإنتاج قيمة موجبة، معنى هذا أن نشاط مصرف الموصل للتنمية والاستثمار هو نشاط متميز، وذلك لأنه يسعى إلى أن يكون أحد البنوك المفضلة لدى الزبائن من خلال تقديم خدمات مصرفية شاملة سريعة ومبتكرة للزبائن تلبي احتياجاتهم ومواكبته المستجدات والتطورات في الأسواق المالية والمصرفية إسهاماً منه في تنشيط الفعاليات الاقتصادية والمالية.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. وزارة المالية، لجنة النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين ، النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين، الجزء الثاني، بغداد، ١٩٩٢.
٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، سلسلة اوراق عمل داخلية، الربط بين المحاسبة الاعتيادية والمحاسبة القومية، ١٩٨٣.
٣. التقرير السنوي في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، ٢٠٠٤.
٤. أكرم ياسين محمود، دراسة إمكانية تطبيق النظام المحاسبي الموحد على مصرف الرافدين والمصارف المتخصصة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، ١٩٨٥.

٥. مقداد احمد الجليلي، اعتراف اللاوند المحاسبة القومية على مستوى الوحدة ، مجلة تنمية الرافدين، العدد الرابع والعشرون، ١٩٨٨.
٦. طلال الججاوي، وعزت الطائي، المحاسبة في وحدات القطاع الاشتراكي /النظام المحاسبي الموحد، دار التقني للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٣.
٧. عباس مهدي الشيرازي،أصول المحاسبة القومية ،دار النهضة العربية ، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.
٨. خليل محمد حسن الشماع، إدارة المصارف، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٥.
٩. قاسم محسن الحبيطي، اعتراف لقمان اللاوند، سعاد سعيد غزال، المحاسبة القومية، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء الجامعة، الموصل، العراق، ٢٠٠٥.
١٠. حسن احمد غلاب، محاسبة المنشاة المالية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩.
١١. احمد الحوراني، المؤسسات المصرفية في الأردن، المطبعة الأردنية، ١٩٧٩.
١٢. إبراهيم احمد الصعيدي، الموازنات في المجال التطبيقي ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٨٩.
١٣. مدحت محمد إسماعيل، محاسبة البنوك التجارية وشركات التامين ، دار الأمل للنشر والتوزيع، اربد، الأردن، ١٩٨٩ .
١٤. طالب الواعظ، رزاق نور عمران، النظام المحاسبي الموحد وتطبيقاته في الوحدات الاقتصادية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، هيئة المعاهد الفنية، ١٩٩٠.
١٥. أبو الفتوح علي فضالة، بحوث واجتهادات في الفقه المحاسبي، القاهرة، ١٩٨٦.
١٦. محمد عزيز، مانع حبش الطعمة، الحسابات القومية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بدون تاريخ.
١٧. مهدي صبري إبراهيم ندا، أساسيات في المحاسبة القومية ، مكتبة عين شمس، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٠.
١٨. جواد هاشم، الحسابات القومية المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت،تشرين الاول ، ١٩٧٢.

ثانياً - المراجع باللغة الاجنبية

1. Fredc. Yeager, Financial Institution Management Text and Cases, Third Edition, Nelie-Settz, 1989.
2. Willsomore, A .W. ,Business Budgets and Budgetory Control, Sir Isac Pitman and Sons L.T.D ,1960.